الإطار القانوني لتنظيم الاستثمار ضمن اتفاقية انشاء منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية.

The legal framework for regulating investment within the agreement on the establishment of the African Continental Free Trade Area. (AfCFTA)

أ.سهيلة مصطفى*

جامعة الجزائر 3 إبراهيم سلطان شيبوط، الجزائر.

mostefa.souhila@univ-alger3.dz

تاريخ الاستلام: 03 / 01/ 2021 تاريخ القبول: 14 / 10/ 2021 تاريخ النشر: 08 / نوفمبر/ 2021

الملخص :

تهدف هذه الدراسة الى معالجة إشكالية تنظيم الاستثمار من المنظور القانوني في إطار منطقة التجارة الحرة الافريقية، وذلك بالاعتماد على توضيح الإطار النظري العام للاستثمار والاستثمار الأجنبي باعتباره الأساس في المفاوضات التجارة الخارجية، ثم توضيح خلفية انشاء منطقة التجارة الحرة الافريقية وأهم الأهداف المرجوة منها وصولا الى ابراز الأطر القانونية لتنظيم الاستثمار وحماية المستثمرين في إطار اتفاق انشاء منطقة التجارة الحرة الافريقية.

* د. سهيلة مصطفى، أستاذة محاضرة قسم ب جامعة الجزائر 3، مخبر العولمة واقتصاديات شمال افريقيا، الجزائر.

المنارة للاستشارات

وتبرز أهمية الدراسة في أهمية الفترة الانتقالية التي يمر بها الاقتصاد الافريقي ومحاولة دول هذا الأخير إيجاد السبل الكفيلة لتفعيل تكامله الاقليمي ضمن منطقة تجارة حرة تعتبر الأكبر في العالم، ولا يمكن أن يتحقق ذلك دون بناء أساس قانوني تسري ضمنه الاتفاقيات المتخذة لتحرير التجارة الخارجية.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار، اتفاقية، تجارة، حرة، قانون.

Abstract:

This study aims to address the problem of regulating investment from a legal perspective within the framework of the African Free Trade Area, based on clarifying the general theoretical framework of investment and foreign investment as the basis of foreign trade negotiations, and then clarifying the background of the establishment of the African Free Trade Area and the most important objectives to highlight the legal frameworks for regulating investment and protecting investors within the framework of the Agreement on the Establishment of the African Free Trade.

Keywords: Investment, agreement, trade, free, law.

المقدمة:

تشهد أغلب مناطق العالم جهوداً كبيرة لتحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي، تشارك فيها البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء. ويمكن أن تؤدي هذه الجهود في مجملها إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بفتح قطاعات أمام الاستثمار وتنسيق السياسات المتعلقة بمعاملة المستثمرين الأجانب، من خلال الآثار المباشرة وغير المباشرة المترتبة على تحرير التجارة والاستثمار وتكامل الأسواق، ومن خلال تنسيق الأطر السياساتية العامة، بما فيها الأطر الخاصة بالاستثمار في

المنارة للاستشارات

البلدان المشاركة، ومن خلال التعاون المباشر في المشاريع الاستثمارية على المستوى الإقليمي[i].

وتنعكس الاهمية التي توليها الدول الافريقية للتكامل الاقليمي في ارتفاع عدد مشاريع التكامل في القارة. فهناك ما يصل الى 14 مجموعة اقتصادية اقليمية في أفريقيا. وتنتمي غالبية الدول الافريقية إلى اثنتين أو أكثر من المجموعات الاقتصادية الإقليمية[ii]. وتشكل منطقة التجارة الحرة الافريقية أحد أبرز التكتلات الاقتصادية في القارة الافريقية التي يعول عليها كثيرا لدفع عجلة التنمية من خلال جلب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ويتطلب ذلك توفير بيئة قانونية تحمي من خلالها الدول المستضيفة المستثمرين ومشاريعهم الاستثمارية في آن واحد.

وانطلاقا مما سبق فان هذه الدراسة تهدف الى معالجة إشكالية تنظيم الاستثمار من المنظور القانوني في إطار منطقة التجارة الحرة الافريقية من خلال الإجابة على السؤال الرئيسي التالي:

ماهي الأطر القانونية لتنظيم الاستثمار ضمن اتفاقية انشاء منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية؟

وسيتم الإجابة على هذا السؤال وفقا لخطة العمل التالية:

المبحث الأول: الإطار النظري العام للاستثمار والاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الثاني: منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية.

المنارة للاستشارات

المبحث الثالث: تنظيم الاستثمار في إطار قانون الاستثمار لعموم أفريقيا PAIC المتعلق ببروتوكول استثمار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

أسباب اختيار الموضوع: يرجع اختيار الموضوع الى عدة أسباب أهمها أن منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية التي جرى انطلاق العمل الفعلي بها في 01 جانفي 2021 تعتبر حدثا مهما تمس عدة جوانب اقتصادية، قانونية، سياسية، وحتى اجتماعية ما يدفع بنا كباحثين الى معالجة هذا الموضوع ومحاولة الربط بين جوانبه القانونية والاقتصادية. وتوضيح أهم الآليات القانونية لتنظيم الاستثمار ضمن هذا الشكل من التكاملات الاقتصادية. كما أن التطور الهام في اتفاقات الاستثمار في أفريقيا يتركز حول انتشار المعاهدات الثنائية والإقليمية المتداخلة في كثير من الأحيان، بين الدول الأعضاء من جانب ومع الشركاء الخارجيين في جانب آخر. ما يتطلب إيجاد إطار قانوني للاستثمار لمعالجة هذه القضايا بشكل كاف.

المنهج المتبع في الدراسة: استنادا الى التساؤل المطروح اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الاستنباطي واداته الوصف من أجل تحديد مختلف المفاهيم والعلاقات التي يتناولها هذا الموضوع، كما استخدمنا الوصف لتحديد أهم المبادئ القانونية المتبعة لتنظيم الاستثمار ضمن اتفاقية انشاء منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية.

المبحث الأول: الإطار النظري العام للاستثمار والاستثمار الأجنبي المباشر.

المنارة للاستشارات

يهدف هذا الجزء من الدراسة الى توضيح أهم الأسس النظرية للاستثمار والاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره أحد أهم محاور التفاوض في اتفاقيات التكاملات الاقتصادية الدولية.

المطلب الأول: مفاهيم أساسية في الاستثمار.

يعد الاستثمار من أهم محددات النمو الاقتصادي لما يؤديه من دور متميز في تحديد المتغيرات الاقتصادية الكلية ولذلك سنحاول في هذا المطلب توضيح مفهوم الاستثمار وأهم المبادئ التي يقوم عليها وخصائصه وتصنيفاته وأهدافه وكذا المكونات الكلية لمناخ الاستثمار.

الفرع الأول: مفهوم الاستثمار مبادئه وخصائصه.

يعتبر مصطلح الاستثمار من بين المصطلحات الشائعة الاستعمال من طرف المفكرين والاقتصاديين ولذلك تعددت التعاريف المرتبطة به، ونشير في هذا الجزء الى مفهوم الاستثمار من منظور الاقتصاد والإدارة المالية وأهم المبادئ التي يقوم عليها بالإضافة الى أهم خصائصه.

أولا: مفهوم الاستثمار بالمعنى الاقتصادي.

يمكن تعريف الاستثمار في هذا الإطار على أنه استخدام المدخرات في تكوين الاستثمارات في الطاقات الانتاجية الجديدة اللازمة لعمليات انتاج السلع والخدمات والمحافظة على الطاقات الانتاجية القائمة أو تجديدها كما أن هذه الطاقات الانتاجية أو الاستثمارات هي سلع انتاجية أي سلع لا تشبع فقط أغراض الاستهلاك بل تساهم أيضا في انتاج غيرها من السلع والخدمات،

المنارة للاستشارات

وتسمى أيضا بالسلع الرأسمالية، أي السلع التي تتمثل في رأس المال العيني الحقيقي الذي لا غنى عنه لأي عملية انتاجية[iii].

وما يلاحظ من التعريف السابق للاستثمار كمتغير للاقتصاد الكلي أنه يؤدي دورا مهما في توسيع القاعدة الانتاجية والاستثمار ذو العلاقة المزدوجة، إذ أنه وثيق الارتباط بالادخار من ناحية وبالاستهلاك من ناحية أخرى ذلك أن الادخار هو فائض من الدخل بعد الانفاق على الاستهلاك وهو الفائض الذي يوجه لنوع آخر من الانفاق وهو ما يطلق عليه بالإنفاق الاستثماري، وعلى ذلك فان الاستثمار ذو العلاقة المزدوجة على النحو التالي[iv]:

1. علاقة إنتاجية: مادام الاستثمار في المعنى الحقيقي أو الحقيقي المشار اليه هو الاداة التي لا غنى عنها كعنصر من عناصر الانتاج الاربعة أي انتاج السلع الاستهلاكية بعبارة أخرى أن الاستثمار وثيق الصلة بالإنتاج والاستهلاك.
2. علاقة تمويلية: عندما توجه المدخرات في المجتمع كرأس مال نقدي الى الانفاق على شراء السلع الاستثمارية أو الانتاجية كرأس مال عيني أو حقيقي.

ثانيا: مفهوم الاستثمار في الادارة المالية والمحاسبة.

يشير الاستثمار بهذا المفهوم الى التوظيف المالي في الاوراق المالية والأدوات المالية المختلفة من الاسهم والسندات والودائع، الخ. ويعرف الاستثمار من المنظور المالي على أنه كل التدفقات التي تولد مداخيل جديدة على المدى الطويل

المنارة للاستشارات

والممول يعرفه كعمل طويل يتطلب تمويل طويل الاجل أو ما يسمى بالأصول الدائمة (الاصول الثابتة بالإضافة الى الديون المتوسطة والطويلة الأجل) ويعرف كذلك على أنه التعامل بالأموال للحصول على أرباح وذلك بالتخلي عنها في فترة زمنية محددة بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوض القيمة الحالية للأصول المستثمرة وتعوض عن عامل المخاطرة المستقبلية، والاستثمار المالي يعبر كذلك عن شراء حصة في رأس المال المستثمر ممثلة بالأسهم أو حصة في قرض ممثلة بالسندات أو شهادات الايداع تعطي مالكها حق المطالبة بالأرباح أو الفوائد الاخرى التي تقرها القوانين ذات العلاقة بالاستثمار في الاوراق المالية[v].

وعليه فالاستثمار المالي يتضمن توظيف الاموال في الاصول المالية، بغض النظر عن شكلها، ويتطلب الاستثمار المالي وجود سوق رأس المال للمستثمر وتشكيلة متنوعة من أدوات الاستثمار.

ومهما اختلفت وجهات النظر للاستثمار إلا أنها تشير الى شراء أو استئجار أصل ما، ينتج عن تشغيله أو بيعه تدفقات داخلية تفوق التدفقات الخارجية في سبيل اقتناء أو تشغيل ذلك الاصل بما يمكن من استرداد المال خلال فترة الاستثمار المخطط بما يحقق العائد المطلوب والمناسب لدرجة الخطر المصاحبة لهذا الاستثمار[vi].

الفرع الثاني: أهداف وأنواع الاستثمار.

المنارة للاستشارات

يتضمن هذا الجزء تحديد أهم الأهداف التي يسعى الاستثمار الى تحقيقها، كما يلي:

أولا: أهداف الاستثمار.

يعد الاستثمار القلب النابض لأي تقدم اقتصادي ولذلك نرى تهافت معظم الدول على اقامة الاستثمارات، وتقديم التسهيلات اللازمة لذلك[vii]. ويعتبر الهدف من المشروع الاستثماري المحور الذي يتم على أساسه تحليل دراسات الجدوى والتي تحدد المعالم الضرورية للوصول أو لتحقيق هذه الأهداف والتي تختلف طبيعتها حسب نوع المشروع ويمكن حصر اهم الاهداف الاقتصادية التي يسعى الاستثمار الى تحقيقها في العناصر التالية[viii]:

1. زيادة الانتاج السلعي والخدمي الممكن تسويقه بفعالية وبالتالي تحقيق دخول مناسبة لعوامل الانتاج فضلا عن زيادة الدخل الوطني.
2.تعظيم الربح كعائد على رأس المال المستثمر لزيادة نموه وتطويره.

3.زيادة قدرة المشروع على الاستخدام الاكفأ لعوامل الانتاج باستخدام الطرق التشغيلية والتكنولوجية المتقدمة.

4.زيادة قدرة الاقتصاد الوطني على التشغيل عوامل الانتاج من قوى عاملة ورأس المال والأرض والتنظيم.

5.زيادة القيمة الاقتصادية للموارد الطبيعية المتوفرة للدولة.

المنارة للاستشارات

6.زيادة القدرة الانتاج الوطني على اتاحة السلع والخدمات من الانتاج المحلي للحد من أو تقليل الواردات والعمل على زيادة القدرة الدولة على التصدير وتحسين ميزان المدفوعات.

7.تشجيع التصنيع المحلي وتعميقه وتقوية بنيان الاقتصاد الوطني بالشكل الذي يعمل على تصحيح الاختلال القائم فيه تشجيع المشروعات في القطاعات التي تأخر في التطور.

ثانيا: تصنيف الاستثمار حسب معيار الجنسية.

يمكن تقسيم الاستثمارات بالنظر الى جنسيتها الى نوعين هما[ix]:

1. الاستثمارات الوطنية: ويقصد بها الاستثمارات التي يتم انشاؤها وتنفيذها داخل الدولة برأسمال وطني.

2. الاستثمارات الأجنبية: ويقصد بها تلك الاستثمارات التي تقام داخل الدولة برأس مال أجنبي.

وقد يكون الاستثمار مباشرا عندما تقوم إحدى المؤسسات أو المستثمرين بشراء وتملك الأصول الرأسمالية (الآلات، المعدات...الخ) أو المشاركة في تأسيس الاستثمارات الرأسمالية كشركات المساهمة أو شركات التضامن و في هذه الحالة يكون للمستثمر حصة تؤهله للمشاركة بالإدارة أو التأثير على قرارات إدارتها أما الاستثمار غير المباشر فهو يتعلق بشراء المستثمرين للأسهم والسندات والأوراق المالية بهدف المضاربة، وبالنسبة لعلاقة هذه الفئة من المستثمرين مع

المنارة للاستشارات

الشركات التي يشترون أسهمها أو سنداتها فهي علاقة غير مباشرة حيث لا يكون للمستثمر دورا مؤثرا في قرارات الشركة. فإذا كانت نية المستثمر شراء الأسهم بقصد إعادة بيعها و تحقيق أرباح إضافية فان علاقة هذا المستثمر بالشركة لا تحظى باهتمامه، أما إذا كانت نية المستثمر شراء الأسهم بقصد السيطرة على الشركة أو المشاركة في إدارتها فان عملية الشراء هذه تصبح استثمارا مباشرا[x] .

المطلب الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر.

عند تصميم أحكام الاستثمار، غالبًا ما يفكر مفاوضو الاستثمار في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وهو ما سيتم التطرق اليه في هذا الجزء من الدراسة.

الفرع الأول: الخلفية التاريخية للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية[xi] .

بدأ الاستثمار الأجنبي بالتدفق الى الدول النامية في منتصف الثمانينات وجاء ذلك كاستجابة لانخفاض أسعار السلع الأولية والكساد الاقتصادي في الدول الصناعية، وارتفاع أسعار الفائدة العالمية، وهي العوامل التي أدنت مجتمعة الى اندلاع أزمة الديون، وقد عمدت الدول النامية جراء ذلك الى تنفيذ برامج الإصلاح الهيكلي وتحرير النشاطات الاقتصادية وتخفيف القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي المباشر، والتي توجه جزء منها الى الدول الاشتراكية السابقة في أروبا الشرقية، وتركزت تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر على الصناعات الموجهة للتصدير متأثرة بانخفاض تكاليف التشغيل وزيادة روابط السوق.

المنارة للاستشارات

وفي التسعينات أصبحت عناصر الإنتاج أكثر تحركا عبر الحدود الوطنية، وقامت الشركات متعددة الجنسيات بتحقيق تكامل الإنتاج الدولي وخلق الأسواق العابرة للحدود، واستمر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الى الدول النامية مع زيادة برامج الخصخصة واعتماد سياسات تشجيع الاستثمار وتحرير التجارة الخارجية كجزء من مفاوضات جولة الاورجواي، وزاد عدد المعاهدات الثنائية الأطراف المتعلقة بالاستثمار وحمايته، ولاتزال الدول الصناعية تقوم بالتفاوض لوضع اتفاقيات لتنظيم تدفق الاستثمار، والبحث عن آليات تنظيمه في اطار المنظمة العالمية للتجارة.

الفرع الثاني مفهوم وأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر.

هناك مجموعة من التعاريف وردت للمنظمات أو الهيئات الدولية وكذا الكتاب الاقتصاديين للاستثمار الأجنبي المباشر نحاول في هذا الجزء التطرق الى أبرزها فضلا عن توضيح أهمية هذا الأخير كما يلي.

أولا: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر.

يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه استثمار شركات مقيمة في الدول ما في شركات أخرى مقيمة في دول أخرى بشراء هذه الشركات، أو بإنشاء شركات جديدة وتزويدها برأس مالها الأساسي أو بزيادة رأسمال شركات موجودة أصلا، ويتضمن هذا المعنى إشراف المستثمر وتدخله في إدارة الشركات التي يستثمر فيها أمواله، وغالبا ما تفضل الحكومات هذا النوع من

المنارة للاستشارات

الاستثمار (وذلك بالمقارنة بالاستثمار في شراء أسهم الشركات)، حيث أنه يتضمن في الغالب تزويد الشركات المستثمر فيها بالمستلزمات التكنولوجية[xii].

ثانيا: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر.

يمثل الاستثمار الأجنبي مصدرا لتعويض العجز في الادخار المحلي وتحقيق زيادة في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي فأحد الأهداف الرئيسية لاستقطاب رأس المال الأجنبي هو إقامة مشروعات إنتاجية في كافة المجالات الصناعية والزراعية والخدمية التي تهدف إلى إنتاج سلع وخدمات ذات ميزة تنافسية للتصدير وتكون مؤهلة للقبول بالأسواق العالمية كما أن توفر رأس المال يسمح بالتوسع في الإنتاج وتنوع المنتوج وتحسين جودته. ويعتبر الاستثمار الأجنبي المحرك الأساسي لعملية التصدير وهذا ما تثبته تجارب الدول في هذا المجال كالصين التي تجذب سنويا ما يعادل 40 مليون دولار. بالإضافة الى جلب التكنولوجيا الحديثة وتوفير فرص العمل في الدول المضيفة للاستثمار[xiii].

الفرع الثالث: أهداف ودوافع الاستثمار.

أولا: أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر.

ومن الطبيعي بأن لكل من المستثمر والبلد المضيف له عدد من الأهداف والدوافع تجعل كل منها يسعى الى العمل مع طرف الآخر لتحقيق تلك الاهداف والدوافع من أجل الحصول على مصلحة وعادة ما يقوم البلد المضيف بالقيام بالعديد من الإجراءات ومنها الإدارية والقانونية

المنارة للاستشارات

لترغيب المستثمرين في القيام بعملية الاستثمار فيما يلي بيان هذه الاهداف والدوافع[xiv]:

من الاهداف التي يسعى المستثمر لتحقيقها الحصول على المواد الخام من الدول المضيفة لأجل استخدامها في الصناعة والاستفادة من القوانين المشجعة للاستثمار والاعفاءات الضريبية المقررة التي تمنحها هذه الدول للمستثمرين من اجل جذب الاستثمارات الاجنبية اليها وايجاد اسواق جديدة لمنتجات وبضائع الشركات الاجنبة لتسويق الفائض الكبير من السلع الراكدة والتي لا تستطيع هذه الشركات تسويقها في موطنها والاستفادة من ميزة انخفاض أجور الايدي العاملة والحصول على المواد الخام وتحقيق الربح في الدول المضيفة تفوق بكثير ارباحها من عملياتها داخل موطنها وسهولة قيام الشركات الاجنبية بمنافسة الشركات المحلية من حيث جودة الانتاج وانخفاضها الاسعار ونوعية الخدمة.

ثانيا: دوافع البلد المضيف للاستثمار.

تسعى الدول المضيفة من وراء قبولها وتشجيعها للاستثمارات الاجنبية الى الاستفادة من التقدم التكنولوجي المتطور وفن الإدارة الحديث التي تمتاز بها الدول المتقدمة مع توظيف الخبرات الإدارية النادرة ومحاولة القضاء أو التخفيف من مشكلة البطالة وذلك بتشغيل عدد من العاملين في المشروعات التي يتم إنشاؤها ورفع نسبة الصادرات أو زيادتها وتحسين ميزان المدفوعات فيها خاصة عند قيام المشروعات المعنية بتصدير منتجاتها الى الخارج والتقليل من الواردات

المنارة للاستشارات

وذلك من خلال زيادة الإنتاج المحلي لكي يستبدل بالسلع المستوردة السلع المنتجة محليا ومحاولة دخول أسواق تجارية جديدة وتحسين حركتها التجارية مع العالم الخارجي .

المبحث الثاني: منطقة التجارة الحرة الافريقية.

المطلب الأول: خلفية انشاء منطقة التجارة الحرة الافريقية.

اعتمدت الدورة العادية الثامنة عشرة لمؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي التي عقدت في أديس أبابا، إثيوبيا، في جانفي 2012 مقررا بإنشاء منطقة تجارة حرة قارية بحلول سنة 2017. كما أجازت القمة خطة العمل لتعزيز التجارة الأفريقية البينية التي تحدد سبع مجموعات هي؛ السياسة التجارية، وتسهيل التجارة، والقدرة الإنتاجية، والبنية التحتية المتعمقة بالتجارة، وتمويل التجارة، ومعلومات التجارة، وعامل تكامل السوق. وسوف تضم منطقة التجارة الحرة القارية أربعة وخمسين بلدا أفريقيا مع مجمل السكان البالغ عددهم مجتمعين أكثر من مليار نسمة والناتج القومي الإجمالي البالغ أكثر من 4.3 تريليون دولار أمريكي، ويتيح سوق كهذا فرصا لإنتاج كبير الحجم للمنتجين في القارة.[xv] ، لقد خطت القارة الأفريقية خطوة حاسمة في مسار التكامل القاري بعد أن قامت الدول الأفريقية بالتوقيع على اتفاقية التجارة الحرة الأفريقية القارية AfCFTA وذلك خلال القمة الاستثنائية للاتحاد الأفريقي المنعقدة في نيامي عاصمة دولة النيجر في 7 جويلية سنة 2019، حيث قامت 27 دولة أفريقية بالمصادقة على الاتفاقية، كما وقعت 54 دولة أفريقية على الاتفاقية، ما عدا دولة إريتريا التي أعلنت أنها لا زالت تدرس مسألة الانضمام.

المنارة للاستشارات

ومن المهم أن نشير أن توقيع اتفاقية التجارة الحرة القارية جاء بعد أربعة أعوام من توقيع اتفاقية التجارة الحرة الثلاثية (TFTA) التي تم توقيعها بين جماعة تنمية الجنوب الافريقي SADC والسوق المشتركة للشرق والجنوب الافريقي Comesa، وجماعة شرق افريقيا EAC، وذلك خلال القمة التي استضافتها شرم الشيخ في العاشر من جوان سنة 2015، ويمثل اقتصاد هذه التكتلات الثلاثة نحو 1,3 تريليون دولار بنسبة 60% من إجمالى اقتصاد القارة ويضم 26 دولة افريقية أي ما يقرب من نصف عدد دول القارة. وبالتالي يمكننا القول أنه تم اتخاذ الكثير من الخطوات الهامة في السنوات الأخيرة من قبل الدول الأفريقية نحو توحيد الصف الأفريقي وتحقيق المزيد من التكامل الاقتصادي[xvi].

ولقد أدى ظهور جائحة فيروس كورونا (كوفيد - 19) في أوائل عام 2020 والتي تعتبر أحد أكبر المخاطر على التدرج السلس لمنطقة التجارية الحرة القارية الأفريقية بسبب الطبيعة التخريبية لهذا المرض على الأعمال والتجارة. وفي ضوء هذه المجريات تأكدت الحاجة إلى بناء عمل سياسي متواصل فيما يتصل بالحاجة إلى التصنيع في أفريقيا. وحشد أصحاب الصلة على المستويات الوطنية والإقليمية والقارية والعالمية لتبادل المعرفة بشأن أجندة التحول الهيكلي للقارة[xvii] .ولقد أطلقت دول القارة الأفريقية في الفاتح جانفي من سنة 2021 منطقة تجارة حرة قارية، بعد تأجيل دام عدة أشهر بسبب أزمة تفشي فيروس كورونا.[xviii].

المطلب الثاني: أهمية منطقة التجارة الحرة الافريقية[xix].

المنارة للاستشارات

تعد اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية أحد المشروعات الرائدة في أجندة 2063 للاتحاد الإفريقي، وهي كذلك أحد مشروعات الرؤية طويلة المدى للاتحاد الهادفة إلى جعل القارة السمراء متكاملة ومزدهرة وآمنة، ويراهن من خلالها على تعزيز العلاقات التجارية بين الدول الإفريقية.

وتشير دراسات اقتصادية إلى أن إفريقيا ستكون في السنوات القادمة أهم الأسواق الواعدة في العالم، بينما لا يتجاوز حاليًا حجم المبادلات التجارية البينية نسبة 11% فقط بين دول القارة وهو ما يعطي فكرة عن أهمية هذه الاتفاقية.

كذلك، تكمن أهمية اتفاقية التجارة الحرة في إفريقيا إلى أنها تلزم حكومات الدول الأعضاء لاتخاذ المزيد من إجراءات التكامل الاقتصادي، حيث تبدأ الدول الموقعة عملية متعددة السنوات لإزالة الحواجز التجارية بما في ذلك الرسوم الجمركية على 90% من السلع.

ومن المتوقع أن تؤدي حركة البضائع المعفاة من الرسوم إلى تعزيز التجارة الإقليمية، بينما تساعد أيضًا الدول على الابتعاد عن تصدير المواد الخام بشكل أساسي وبناء القدرة التصنيعية من أجل اجتذاب استثمارات أجنبية.

من المأمول كذلك أن تتيح اتفاقية التجارة الحرة الإفريقية وتماشيًا مع الأهداف الإستراتيجية لمبادرة أجندة الاتحاد الإفريقي 2063، جملة من الأدوات يمكن استخدامها من أجل تمكين القارة السمراء للاستفادة من مواردها التجارية الهائلة وفرصها الاستثمارية والإسهام إيجابيًا في التحول الهيكلي للاقتصادات الإفريقية، وكذلك القضاء على الفقر والتأثير

المنارة للاستشارات

الإيجابي في حياة المواطنين الأفارقة، لا سيما أن القارة تخطو خطوات جدية نحو تحقيق التنمية الاقتصادية، حيث تستحوذ القارة على 7 من الاقتصادات العشر الأسرع نموًا في العالم.

وتمتاز كذلك القارة بطبقة وسطى سريعة النمو، فمعدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي GDP في القارة السمراء بلغ نحو 2.37% وهو رقم مرتفع نسبيًا إذا قارناه بأمريكا الشمالية (2.76%) والدول العربية (2.10%).

المبحث الثالث: تنظيم الاستثمار في إطار قانون الاستثمار لعموم أفريقيا PAIC المتعلق ببروتوكول استثمار منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية.

المطلب الأول: مضمون الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة الإفريقية في ضوء أحكامه.

هذا الاتفاق دولي متعدد الأطراف مؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية بين الدول الأعضاء، وتم توقيعه في كيجالي في 31 مارس 2018 يتكون الاتفاق المنشئ لمنطقة التجارة القارية الافريقية من النصوص العامة الحاكمة للاتفاق وعددها 31 مادة الى جانب عدد 3 بروتوكولات مرفقة بالاتفاق، تُشكل هي وملاحقها جزءاً لا يتجزأ من الاتفاق، كالتالي[xx] :

الفرع الأول: بروتوكول التجارة في السلع.

المنارة للاستشارات

والذي يهدف الى تعزيز التجارة الإفريقية البينية في السلع ويتكون بروتوكول التجارة في السلع من 9 ملاحق والتي تتمثل في: جداول الالتزامات، قواعد المنشأ، التعاون الجمركي والدعم الإداري المشترك، تسهيل التجارة، القيود غير الجمركية، العوائق الفنية على التجارة، الإجراءات المتعلقة بالصحة والصحة النباتية، تجارة الترانزيت، المعالجات التجارية.

الفرع الثاني: بروتوكول التجارة في الخدمات.

والذي يهدف الى التحرير التدريجي لتجارة الخدمات من خلال إزالة العوائق التجارية، ويتكون بروتوكول التجارة في الخدمات من عدد 6 ملاحق، تتمثل في: جداول الالتزامات المحددة، اعفاء/ اعفاءات الدولة الأولى بالرعاية، خدمات النقل الجوى، قائمة القطاعات ذات الأولوية، الوثيقة الاطارية حول التعاون التنظيمي.

الفرع الثالث: بروتوكول قواعد وإجراءات تسوية المنازعات.

والذي يهدف الى تحديد وتوضيح القواعد والإجراءات المتعلقة بتسوية المنازعات ويتكون بروتوكول قواعد واجراءات تسوية المنازعات من 3 ملاحق تتمثل في :اجراءات عمل فريق التحكيم، مراجعة الخبراء، قواعد سلوك المُحكومين والأعضاء بفريق التحكيم.

المطلب الثاني: قانون الاستثمار لعموم أفريقيا PAIC .

المنارة للاستشارات

اشتُهر قانون الاستثمار لعموم أفريقيا على نطاق واسع بابتكاراته ومناهجه الجديدة في مواضيع ضمن اتفاقيات الاستثمار الدولية. وعلى وجه الخصوص، تحتل اعتبارات التنمية المستدامة مكان الصدارة، بما في ذلك المقدمة والأهداف والنطاق والأحكام الموضوعية ويُفصَّل الاستثمار بوضوح كوسيلة لتحقيق هدف التنمية المستدامة، وليس كهدف في حد ذاته. ومن الناحية الجوهرية يدمج قانون الاستثمار لعموم أفريقيا ويركز على التزامات المستثمر المتعلقة بحقوق الإنسان وعمالة الأطفال وحماية البيئة واحترام القوانين المحلية والفساد والمسؤولية الاجتماعية للشركات وغيرها من القضايا. كما يحتوي قانون الاستثمار لعموم أفريقيا أيضًا على أحكام حول تشجيع الاستثمار وتيسيره ويعيد هذا القانون تقييم قواعد حماية الاستثمار التقليدية. على سبيل المثال، تم إسقاط بند المعاملة العادلة والمنصفة وأعيد تصميم حكم الدولة الأكثر رعاية (MFN) إلى جانب المعاملة الوطنية، ولقد كان مشروع قانون الاستثمار لعموم أفريقيا مهمة طموحة، امتد إلى عدد كبير من القضايا المتعلقة بالاستثمار، بما في ذلك حقوق الملكية الفكرية والمنافسة ونقل التكنولوجيا والضرائب[xxi].

المطلب الثالث: معايير معاملة المستثمرين والاستثمارات ضمن قانون الاستثمار لعموم أفريقيا.

تضمنت الإجراءات المرتبطة بتنظيم الاستثمار في إطار قانون الاستثمار الافريقي المعايير التالية[xxii] :

الفرع الأول: المعايير المرتبطة بالقبول والتأسيس.

المنارة للاستشارات

يمكن لكل دولة عضو أن تعزز وتشجع وتيسر الاستثمارات في إقليمها وتعترف أن مثل هذه الاستثمارات وفق قوانينها ولوائحها. كما يمكنها منح المستثمرين حقوق الدخول والتأسيس وفقاً لقوانينها ولوائحها لغرض تعزيز التدفقات الحرة للاستثمار في المنطقة.

الفرع الثاني: المعايير المرتبطة بتشجيع ودعم الاستثمارات.

يجوز للدول الأعضاء تقديم حوافز لجذب الاستثمارات، وقد تشمل مثل هذه الحوافز، حوافز مالية تتمثل في تأمين الاستثمار أو المنح أو القروض بمعدلات امتياز، وحوافز مالية عامة مثل الإعفاءات الضريبية ، والحوافز الموجهة للتنمية لتشجيع مشروعات أفضلية السوق، وحوافز للمساعدة التقنية ومتطلبات نقل التكنولوجيا، وضمانات الاستثمار، ويجوز للدول الأعضاء تنسيق حوافز الاستثمار ذات الأهمية الاستراتيجية للدول الأعضاء أو حسب ما تحدده أجهزة الاتحاد الأفريقي المعنية وتنسيق الحوافز حسب المعايير التي تحددها من آن لآخر أجهزة الاتحاد الأفريقي المعنية.

الفرع الثالث: المعايير المرتبطة بمبدأ معاملة الدولة الأكثر رعاية.

تمنح كل دولة عضو المستثمرين من دولة عضو أخرى معاملة لا تقل في الأفضلية عن المعاملة التي تمنحها في ظروف مماثلة إلى مستثمرين من أي دولة عضو أخرى أو من دولة ثالثة فيما يتعلق بإدارة الاستثمار أو التوجيه أو التشغيل أو

المنارة للاستشارات

التوسيع أو البيع أو أي وسيلة أخرى للتصرف فيه.و تمنح كل دولة عضو استثمارات مستثمرين من دولة عضو أخرى معاملة لا تقل في الأفضلية عن تلك المعاملة التي تمنحها في ظروف مماثلة لمستثمرين من أي دولة عضو أخرى أو من دولة ثالثة فيما يتعلق بإدارة الاستثمار أو التوجيه أو التشغيل أو التوسيع أو البيع أو أي وسيلة أخرى للتصرف في الاستثمار.

الفرع الرابع: المعايير المرتبطة بمبدأ المعاملة الوطنية.

تمنح الدولة العضو المستثمرين من دولة عضو أخرى معاملة لا تقل أفضلية عن تلك التي تمنحها في الظروف المماثلة لمستثمريها هي وذلك فيما يتعلق بالإدارة والتدبير والتشغيل والبيع أو غير ذلك من أشكال التصرف في الاستثمارات. كما تمنح الدولة العضو الاستثمارات من دولة عضو أخرى معاملة لا تقل أفضلية عن تلك التي تمنحها في الظروف المماثلة لاستثماراتها هي وذلك فيما يتعلق بالإدارة والتدبير والتشغيل والبيع أو غير ذلك من أشكال التصرف في الاستثمارات.

الخاتمة:

عالجت هذه الدراسة إشكالية التنظيم القانوني للاستثمار في اطار منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية ولقد خلصت الدراسة الى النتائج التالية:

ان الاستثمار كمتغير للاقتصاد الكلي لا يقتصر فقط على تكوين طاقات انتاجية جديدة لإقامة المشروعات الجديدة بل يشمل أيضا تكوين الاستثمار بهدف المحافظة على الطاقات

المنارة للاستشارات

الانتاجية في المشروعات القائمة، أو تجديدها ومن المعلوم أن أي سلعة انتاجية ذات عمر انتاجي معين، وأن المحافظة على قدر من الانتاجية على مدار عمرها الانتاجي تحتاج الى عمليات صياغة وتجديد لبعض أجزاء الطاقة الانتاجية القائمة.

ويعتمد الاستثمار في تحقيق أهدافه على التوظيف الجيد لمزيج من الامكانيات والموارد المادية والبشرية والمالية ما يستلزم ضرورة التصرف الجيد مع الظروف والاتجاهات القانونية والسياسية والاقتصادية التي يعمل فيها المشروع.

ان مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية ليست وليدة الساعة بل يعود تاريخها إلى القرن التاسع عشر، حيث تركزت هذه الاستثمارات خلال فترات الاستعمار في قطاعات المعادن والزراعة والخدمات العامة .

إن أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة تكمن في الدور الذي تمارسه على النمو والتنمية في الدولة المضيفة كما أنها تحمل معها خصائص الاقتصاد النابعة منه. ونظرا لأهميته، أصبحت كفاءة النظام الاقتصادي لدولة ما تقاس بمدى قدرته على جذب الاستثمارات الأجنبية وإقامة المشروعات التي توفر فرص العمل وتنشط حركة الصادرات فضلا عن تحديث الصناعة الوطنية والوصول بها إلى مرحلة الجودة الشاملة.

تعد المنطقة القارية للتجارة الحرة حجر الزاوية نحو الهدف الأسمى المتمثل في إنشاء سوق أفريقية مشتركة تضم حوالي مليار مستهلك وإنشاء الجماعة الاقتصادية الأفريقية وإصدار عملة موحدة، وذلك طبقًا لاتفاقية أبوجا والمعاهدة التأسيسية للاتحاد الأفريقي. وتمثل هذه المنطقة القارية للتجارة الحرة

المنارة للاستشارات

أيضا قاعدة استراتيجية من أجل إدماج القارة الأفريقية بفعالية في الاقتصاد العالمي.

وتسعى الدول الأفريقية من خلال هذه المنطقة لإقامة تكتل اقتصادي حجمه 3,4 تريليون دولار ويجمع 1,3 مليار شخص ليكون أكبر منطقة للتجارة الحرة منذ تأسيس منظمة التجارة العالمية.

يمتد مشروع قانون الاستثمار لعموم أفريقيا مهمة طموحة، يمتد إلى عدد كبير من القضايا المتعلقة بالاستثمار، بما في ذلك حقوق الملكية الفكرية والمنافسة ونقل التكنولوجيا والضرائب.

وبالنظر الى أن أغلب اتفاقيات الاستثمار الدولية كانت توجه على نحو تقليدي حول حماية الاستثمار. حيث تهدف التزامات حماية الاستثمار إلى تقليل المخاطر السياسية الناشئة عن تغييرات السياسة ذات الآثار الضارة للمستثمرين، بما في ذلك التأميم أو سلوك سلطات الدولة. وقد منحت التزامات حماية المستثمرين للمستثمرين الدوليين طبقة إضافية من حماية المستثمرين فوق القانون الوطني ومع ذلك، واجهت اتفاقات الاستثمار الدولية التقليدية رد فعل عكسي، لا سيما بسبب تأثيرها فيما يتعلق بالحد من حيز السياسات، الذي تفاقم نظرا لاحتمال عدم اليقين وعدم الاتساق. ومنذ ذلك الحين، سعت اتفاقيات الاستثمار المصممة حديثًا إلى توفير المزيد من التوازن[xxiii]، ولا يمكن استثناء منطقة التجارة الحرة الافريقية من هذا الاجمال، وفي هذا الإطار يمكن تقديم التوصيات التالية لتعزيز الحماية القانونية وتنظيم الاستثمار ضمن هذا التكتل القاري كما يلي:

المنارة للاستشارات

حماية الفضاء السياسي والإداري، وكذلك الشفافية، والحماية من وإساءة استخدام المعاهدات.

التركيز المتزايد على تشجيع وتيسير الاستثمار.

ضمان وفاء المستثمر بالتزاماته حتى يحصل على مزايا الحماية.

التزامات الدولة، للحد من القضايا التنظيمية "السباق إلى القاع" في مواضيع مثل الضرائب أو حقوق العمل.

استخدام التكنولوجيا الرقمية لتسهيل العمليات الإدارية للمستثمرين الأجانب، واختصار الوقت لتفعيل عمليات الاستثمار.

الهوامش:

- [i] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير التكامل الإقليمي والاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصادات النامية والإقليمية، الأمم المتحدة جنيف، سويسرا،2012، ص 4.

- [ii] الاتحاد الافريقي، مشروع الإطار، خارطة الطريق، والمنظومة للتعجيل بإنشاء منطقة التجارة الحرة القارية: صفحة 2 تم الاسترداد من:

https://au.int/sites/default/files/newsevents/workingdocuments/27214-wd-cfta_framework_-ti6187_a.pdf

- [iii] منصوري الزين، تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص15.

- [iv] يوسف علي عبد الاسوي، الاستثمار في النظام الاقتصادي الإسلامي، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد العشرون، المجلد الثامن، فلسطين، 2012، صفحة 5.

- [v] صلاح الدين شريط، دور صناديق الاستثمار في سوق الاوراق المالية، دراسة تجربة جمهورية مصر العربية مع امكانية تطبيقها على الجزائر، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2012، صفحة 35.

المنارة للاستشارات

- [vi] هاني عريب، المساعد في سياسات الاستثمار، مصر، 2007، ص 40.
- [vii] زعباط حميد، معيار القيمة الحالية الصافية للمفاضلة بين المشروعات، الاستثمارية، وحدوده، مجلة العلوم التجارية، ص 7
- [viii] ياسمين دروازي، دور الاستشارة وأهمية دراسة الجدوى التسويقية في نجاح المشروعات الاستثمارية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2011، ص30.
- [ix] السيد محمد الجوهري، دور الدولة في الرقابة على مشروعات الاستثمار، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، مصر، 2009، صفحة 26.
- [x] كريمة قويدري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة التخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص مالية دولية، مدرسة الدكتوراه: التسيير الدولي للمؤسسات، جامعة أبو بكر بلقايد بتلمسان، الجزائر، 2011، ص 4.
- [xi] الغزالي عيسى محمد، الاستثمار الأجنبي المباشر تعريف وقضايا، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية،2004، ص 4.
- [xii] بن مريم محمد، دور الاستقرار السياسي كعامل اساسي الى جانب المتغيرات الاقتصادية الكلية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، 2018، صفحة 57.
- [xiii] فريد كورتل، أشكال ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر مع الإشارة لواقعه بالدول العربية وبعض البلدان النامية، 2010، ص3، تم الاسترداد من http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2010/03
- [xiv] الدكتور حاتم فارس الطعان، الاستثمار اهدافه ودوافعه، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد ص 8، 9، تم الاسترداد من: https://www.iasj.net/iasj/download/76d58b3b02f1b851
- [xv] الاتحاد الافريقي، تحديث حول منطقة التجارة الحرة القارية. تم الاسترداد من الاتحاد الافريقي، ص1: https://au.int/sites/default/files/newsevents/workingdocuments/12582-wd-update_on_the_cfta_ar_comaivii_0.pdf
- [xvi] عمرو خليل. اتفاقية التجارة الحرة الأفريقية ... خطوة حاسمة نحو التكامل الاقتصادي. تم الاسترداد من المركز العربي للبحوث والدراسات، (11 07, 2019): http://www.acrseg.org/41269
- [xvii] الامم المتحدة، التصنيع الشامل والمستدام في عصر منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. تم الاسترداد من الامم المتحدة، (20، 09، 2020): https://www.un.org/ar/observances/africa-industrialization-day

المنارة للاستشارات

- [xviii] وكالة الأنباء فرانس 24. الدول الأفريقية تفتتح منطقة تجارة حرة بعد تأجيل دام عدة أشهر بسبب أزمة فيروس كورونا. تم الاسترداد من: france24: https://www.france24.com/ar

- [xix] محمد مصطفى جامع. لماذا أصبح تنفيذ اتفاقية التجارة الإفريقية أكثر إلحاحًا بعد فيروس كورونا؟ نون بوست، (13 05 2020). تم الاسترداد من: https://www.noonpost.com/content/37005

- [xx] حمد سمير صالح. قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم 87 لسنة 2019 بشأن الموافقة على الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الافريقية. جمهورية مصر العربية: لجنة الشئون الاقتصادية ومكتبي لجنتي الخطة والموازنه والشئون الافريقية، 2019، ص4.
- [xxi] ماكس مانديز، مفاوضات الاستثمار لمنطقة التجارة الحرة للقارة الإفريقية. الاتحاد الافريقي. 2020 صفحة 34

- [xxii] مفوضية الاتحاد الأفريقي، مشروع قانون الاستثمار الأفريقي، الاتحاد الافريقي، 2016، صفحة 6.

- [xxiii] ماكس مانديز، مفاوضات الاستثمار لمنطقة التجارة الحرة للقارة الإفريقية. الاتحاد الافريقي، 2020 ، ص 32.

قائمة المصادر والمراجع المعتمد عليها:

فئة الكتب:

1. منصوري الزين، تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.
2. السيد محمد الجوهري، دور الدولة في الرقابة على مشروعات الاستثمار، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، مصر، 2009.
3. الغزالي عيسى محمد، الاستثمار الأجنبي المباشر تعريف وقضايا، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية،2004.

فئة المقالات:

4. يوسف علي عبد الاسوي، الاستثمار في النظام الاقتصادي الإسلامي، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد العشرون، المجلد الثامن، فلسطين، 2012.
5. [xxiii] بن مريم محمد، دور الاستقرار السياسي كعامل اساسي الى جانب المتغيرات الاقتصادية الكلية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، 2018.
6. زعباط حميد، معيار القيمة الحالية الصافية للمفاضلة بين المشروعات، الاستثمارية، وحدوده، مجلة العلوم التجارية.

فئة المذكرات والرسائل والأطروحات:

1. صلاح الدين شريط، دور صناديق الاستثمار في سوق الاوراق المالية، دراسة تجربة جمهورية مصر العربية مع امكانية تطبيقها على الجزائر، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2012.

المنارة للاستشارات

2. كريمة قويدري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة التخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص مالية دولية، مدرسة الدكتوراه: التسيير الدولي للمؤسسات، جامعة أبو بكر بلقايد بتلمسان، الجزائر، 2011.
3. ياسمين دروازي، دور الاستشارة وأهمية دراسة الجدوى التسويقية في نجاح المشروعات الاستثمارية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2011.

التقارير:

1. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير التكامل الإقليمي والاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصادات النامية والإقليمية، الأمم المتحدة جنيف، سويسرا،2012.
2. ماكس مانديز، مفاوضات الاستثمار لمنطقة التجارة الحرة للقارة الإفريقية. الاتحاد الافريقي، 2020 .
3. مفوضية الاتحاد الأفريقي، مشروع قانون الاستثمار الأفريقي، الاتحاد الافريقي، 2016.

النصوص القانونية:

1. حمد سمير صالح، قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم 87 لسنة 2019 بشأن الموافقة على الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الافريقية، جمهورية مصر العربية: لجنة الشئون الاقتصادية ومكتبي لجنتي الخطة والموازنه والشئون الافريقية، 2019.

المواقع الالكترونية:

1. الاتحاد الافريقي، مشروع الإطار، خارطة الطريق، والمنظومة للتعجيل بإنشاء منطقة التجارة الحرة القارية: تم الاسترداد من: https://au.int/sites/default/files/newsevents/workingdocuments/27214-wd-cfta_framework_-ti6187_a.pdf
2. الاتحاد الافريقي، تحديث حول منطقة التجارة الحرة القارية. الاتحاد الافريقي، تم الاسترداد من: https://au.int/sites/default/files/newsevents/workingdocuments/12582-wd-update_on_the_cfta_ar_comaivii_0.pdf
3. عمرو خليل. اتفاقية التجارة الحرة الأفريقية ... خطوة حاسمة نحو التكامل الاقتصادي. تم الاسترداد من المركز العربي للبحوث والدراسات، (11 07, 2019): http://www.acrseg.org/41269
4. الامم المتحدة، التصنيع الشامل والمستدام في عصر منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. تم الاسترداد من الامم المتحدة، (20، 09، 2020): industrialization-day https://www.un.org/ar/observances/Africa
5. وكالة الأنباء فرانس 24. الدول الأفريقية تفتتح منطقة تجارة حرة بعد تأجيل دام عدة أشهر بسبب أزمة فيروس كورونا. تم الاسترداد من: france24: https://www.france24.com/ar

المنارة للاستشارات

6. محمد مصطفى جامع. لماذا أصبح تنفيذ اتفاقية التجارة الإفريقية أكثر إلحاحًا بعد فيروس كورونا؟ نون بوست، (13 05 2020). تم الاسترداد من: https://www.noonpost.com/content/37005
7. فريد كورتل، أشكال ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر مع الإشارة لواقعه بالدول العربية وبعض البلدان النامية، 2010، تم الاسترداد من http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2010/03
8. الدكتور حاتم فارس الطعان، الاستثمار اهدافه ودوافعه، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، تم الاسترداد من: https://www.iasj.net/iasj/download/76d58b3b02f1b851

المنارة للاستشارات